النمو الديموغرافي في المغرب
وانعكاساته الاجتماعية والمجالية

د. شعبان محمد

حاصل على الدكتوراه في الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، القنيطرة

المملكة المغربية

،

الملخص:

يعتبر النمو الديموغرافي من أبرز التحولات التي عرفها المغرب خلال القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، إذ بلغ عدد السكان القانونيين للمملكة حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، 36.828.330 نسمة في فاتح شتنبر 2024، منهم 36.680.178 مغربي و148.152 أجنبي. هذا التحول العميق كان له أثر مباشر على البنية الاجتماعية (من حيث تكوين الأسر، التشغيل، التعليم، الصحة) وعلى التنظيم المجالي (من حيث التحضر، توزيع السكان، استعمالات الأرض).

من هذا المنطلق يروم هذا المقال الى تحليل دينامية النمو الديموغرافي بالمغرب خلال العقود الستة الماضية، واستكشاف انعكاساته على المستويين الاجتماعي والمجالي، في ضوء التحولات الاقتصادية والسياسات الترابية المعتمدة. وتخلص الدراسة إلى أن المغرب يعيش اليوم مرحلة انتقال ديموغرافي متقدمة، تقتضي تخطيطاً مجاليا جديداً يربط بين السكان والتنمية المجالية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: النمو الديموغرافي – التمدن – التحولات الاجتماعية – العدالة المجالية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Résumé

La croissance démographique constitue l'un des principaux changements qu'a connus le Maroc au cours du XXe siècle et du début du XXIe siècle. Selon les résultats du Recensement général de la population et de l'habitat de 2024, la population légale du Royaume s'élève à 36 828 330 habitants au 1er septembre 2024, dont 36 680 178 Marocains et 148 152 étrangers.
Cette profonde transformation a eu un impact direct sur la structure sociale (composition des ménages, emploi, éducation, santé) ainsi que sur l'organisation spatiale (urbanisation, répartition de la population, usages du sol).

Dans cette perspective, cet article vise à analyser la dynamique de la croissance démographique au Maroc au cours des six dernières décennies et à explorer ses répercussions sociales et spatiales, à la lumière des transformations économiques et des politiques territoriales mises en œuvre.
L'étude conclut que le Maroc vit aujourd'hui une phase avancée de transition démographique, nécessitant une nouvelle planification territoriale liant population et développement spatial durable.

Mots-clés : croissance démographique – urbanisation – transformations sociales – justice spatiale

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة عامة

يشكل النمو الديموغرافي ظاهرة متعددة الأبعاد ذات تأثير كبير على التنمية المجالية والاجتماعية في المغرب. فمنذ الاستقلال، شهد المغرب تحولات سريعة في حجم السكان وبنيتهم العمرية، مدفوعة بتحسن المؤشرات الصحية وارتفاع مستوى المعيشة، مما أدى إلى تحول ديموغرافي يتسم بتراجع الخصوبة وارتفاع متوسط العمر.[1]غير أن هذه الدينامية لم ترافقها دائماً سياسات مجالية فعالة، مما أدى إلى بروز اختلالات ترابية بين المجالات الساحلية والمناطق الداخلية، وبين المدن الكبرى والعالم القروي.

إن فهم انعكاسات النمو السكاني على التنظيم المجالي يقتضي الجمع بين المقاربة الإحصائية (تحليل الأرقام والمؤشرات) والمقاربة الجغرافية (قراءة التوزيع المكاني للسكان والأنشطة).

I. تطور النمو الديموغرافي في المغرب

يعتبر النمو الديموغرافي من أبرز التحولات التي عرفها المغرب خلال العقود الأخيرة، إذ شكّل عاملاً أساسياً في إعادة تشكيل المجال الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي. فالتغير في عدد السكان وتوزيعهم ومكوناتهم البنيوية ينعكس بشكل مباشر على التخطيط الترابي، والموارد الطبيعية، والبنيات التحتية، وفرص الشغل، وجودة الحياة[2].

1 .السياق التاريخي للنمو السكاني

الجدول 1: السكان القانونيون للمغرب، معدل النمو السنوي ونسبة التمدن من 1960 إلى 2024

الإحصاءات العامة للسكان والسكنى	عدد السكان			معدل النمو السكاني			نسبة التمدن
	الوسط الحضري	الوسط القروي	المجموع	الوسط الحضري	الوسط القروي	المجموع	
1960	3.389.613	8.236.857	11.626.470	–	–	–	**29,2**
1971	5.409.725	9.969.534	15.379.259	4,34	1,75	2,58	**35,2**
1982	8.730.399	11.689.156	20.419.555	4,45	1,46	2,61	**42,8**
1994	13.407.835	12.665.882	26.073.717	3,64	0,67	2,06	**51,4**
2004	16.463.634	13.428.074	29.891.708	2,07	0,59	1,38	**55,1**
2014	20.432.439	13.415.803	33.848.242	2,18	–	1,25	**60,4**
2024	23.110.108	13.718.222	36.828.330	1,24	0,22	0,85	**62,8**
التزايد الإجمالي 2024–1960	19.720.495	5.481.365	25.201.860	3,04	0,80	1,82	**–**

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاءات العامة للسكان والسكنى لسنة 1960 و1971 و1982 و1994 و2004 و2014 و2024

[1] – العسري، فاطمة الزهراء. (2021). الدينامية السكانية والسياسات الترابية. جامعة محمد الخامس.

[2] – المندوبية السامية للتخطيط، 2023.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

من خلال الجدول أعلاه، بعد الاستقلال سنة 1956، كان المغرب يضم حوالي 10.6 ملايين نسمة، وكان معدل النمو يفوق 2.8٪ سنوياً خلال الستينيات بفعل ارتفاع الخصوبة وانخفاض الوفيات، أما في الثمانينيات، فقد بلغ عدد السكان 17.6 مليون نسمة، ليصل إلى 28.5 مليون سنة 2000، ثم 36.9 مليون سنة 2020،ليصل عدد السكان القانونيين للمملكة حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، 36.828.330 نسمة في فاتح شتنبر 2024، منهم 36.680.178 مغربي و148.152 أجنبي. ومقارنة بإحصاء 2014 عرف عدد السكان زيادة إجمالية بلغت 2.980.088 نسمة، وهو ما يعادل نموا سنويا بلغ 0,85٪ خلال هذه الفترة، مقابل 1,25٪ بين 2004 و2014. وارتفع عدد الأجانب المقيمين بالمملكة ب 61.946 فرد بين 2014 و2024، أي بزيادة سنوية قدرها 5,6٪..[1]

وبلغ عدد السكان بالوسط الحضري 23.110.108 نسمة، بزيادة قدرها 2.677.669 بين 2014 و2024، أي بمعدل نمو سنوي قدره 1,24٪. وبلغ عدد السكان بالوسط القروي 13.718.222 نسمة، بزيادة قدرها 302.419 نسمة مقارنة بإحصاء 2014 وهو ما يعادل نموا سنويا بلغ 0,22٪.

منذ سنة 1960 تضاعف عدد سكان المغرب بأكثر من ثلاث مرات، وبالتالي تم تعزيزه بأكثر من 25 مليون نسمة في سنة 2024 على الرغم من الانخفاض المستمر للنمو الديموغرافي طوال هذه الفترة. وهكذا ارتفع معدل النمو السنوي من 2,6٪ بين 1960 و1982 إلى 1,25٪ بين 2004 و2014 ووصل إلى 0,85٪ بين 2014 و2024.

هذه الديناميكية الديموغرافية معززة بشكل رئيسي بالوسط الحضري حيث ارتفع عدد سكانه من حوالي 3,4 مليون نسمة سنة 1960 إلى 23,1 مليون نسمة سنة 2024، أي بزيادة 19,7 مليون نسمة عن سنة 1960 وهو ما يعادل نموا سنويا قدره 3,04٪. وارتفع عدد السكان بالوسط القروي من 8,2 مليون نسمة إلى 13,7 مليون نسمة بمعدل نمو سنوي قدره 0,8 ٪ خلال نفس الفترة.[2]

هذا النمو المتسارع ارتبط بعوامل بنيوية أهمها: تحسن الرعاية الصحية (تعميم التلقيح، مكافحة الأوبئة).

تحسن التغذية والخدمات الاجتماعية، استقرار سياسي نسبي مقارنة ببعض دول المنطقة.

لكن منذ التسعينيات، بدأ المغرب يعرف تباطؤاً ديموغرافياً نتيجة التحولات الاجتماعية والاقتصادية، خصوصاً في الوسط الحضري.

أما فيما يخص معدل الخصوبة فقد انخفض من 7 طفل لكل امرأة في سن الانجاب الى 1,97 طفل حسب اخر إحصاء للمندوبية السامية للتخطيط سنة 2024.وفي المقابل عرف أيضا معدل الوفيات انخفاضا ملموسا من 16 بالألف سنة 1960 إلى 5 بالألف سنة 2024، اما متوسط العمر فقد من 47 سنة إلى 76 سنة في نفس الفترة.

هذا التحول يعكس مرحلة "الانتقال الديموغرافي"، حيث تتراجع الخصوبة بعد تحسن مستوى التعليم والصحة.

[1] – المندوبية السامية للتخطيط، السكان القانونيون للمملكة المغربية موزعين على الجهات والأقاليم والعمالات والجماعات حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024.

[2] – المندوبية السامية للتخطيط، مرجع سابق.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2 .التوزيع الجغرافي للسكان: تفاوتاً كبيراً بين الجهات:

الجدول 2: السكان القانونيون للجهات ومعدل النمو السنوي ونسبة التمدن

الجهات	عدد السكان حسب إحصاء 2024			معدل النمو السنوي 2014-24			نسبة التمدن	الوزن الديموغرافي
	الوسط الحضري	الوسط القروي	المجموع	الوسط الحضري	الوسط القروي	المجموع		
طنجة – تطوان – الحسيمة	2.638.815	1.391.407	4.030.222	2,16	-0,24	1,26	65,5	**10,9**
الشرق	1.505.714	788.951	2.294.665	-0,05	-0,14	-0,09	65,6	**6,2**
فاس – مكناس	2.855.366	1.612.545	4.467.911	1,08	-0,37	0,53	63,9	**12,1**
الرباط – سلا – القنيطرة	3.627.178	1.505.461	5.132.639	1,27	0,86	1,14	70,7	**13,9**
بني ملال – خنيفرة	1.283.492	1.242.309	2.525.801	0,36	-0,31	0,02	50,8	**6,9**
الدار البيضاء – سطات	5.633.748	2.055.219	7.688.967	1,10	1,27	1,14	73,3	**20,9**
مراكش – آسفي	2.248.954	2.643.439	4.892.393	1,50	0,23	0,79	46,0	**13,3**
درعة – تافيلالت	607.724	1.047.899	1.655.623	0,81	-0,25	0,13	36,7	**4,5**
سوس – ماسة	1.816.102	1.204.329	3.020.431	1,89	0,28	1,21	60,1	**8,2**
كلميم – واد نون	299.543	149.142	448.685	0,67	-0,30	0,34	66,8	**1,2**
العيون – الساقية الحمراء	416.636	34.392	451.028	1,95	3,49	2,06	92,4	**1,2**
الداخلة – وادي الذهب	176.836	43.129	219.965	5,22	1,63	4,40	80,4	**0,6**
المجموع	23.110.108	13.718.222	36.828.330	1,24	0,22	0,85	62,8	**100,0**

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاءات العامة للسكان والسكنى لسنة 2014 و2024

من خلال الجدول أعلاه يتركز 71,2٪ من السكان بخمس جهات، وتأتي جهة الدار البيضاء-سطات في المرتبة الأولى ب 7 ملايين و689 ألف نسمة وبنسبة 20,9٪ من مجموع سكان المملكة، تليها جهة الرباط-سلا-القنيطرة ب 5 ملايين و133 ألف نسمة، ثم جهة مراكش-آسفي ب 4 ملايين و892 ألف نسمة، وجهة فاس-مكناس ب 4 ملايين و468 ألف نسمة، وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة ب 4 ملايين و30 ألف نسمة. ويتوزع باقي السكان بين باقي جهات المملكة حيث يتراوح عددهم بين 3 ملايين و20 ألف نسمة بجهة سوس-ماسة و220 ألف نسمة بجهة الداخلة-واد الذهب.

إن الديناميكية الديموغرافية التي لوحظت بين 2014 و2024 معززة بشكل أساسي بجهات محور الدار البيضاء-سطات والرباط-سلا-القنيطرة وطنجة-تطوان-الحسيمة، من جهة، وبجهتي مراكش-آسفي وسوس-ماسة من جهة أخرى. وتساهم هذه الجهات ب 86,2٪ من النمو الإجمالي للسكان بين 2014 و2024، وتتراوح معدلات النمو السكاني بين 0,79 ٪ بجهة مراكش آسفي و1,26 ٪ بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

خلاصة:

- التركز السكاني في بعض الجهات كبير جداً: مثلاً الـ خمس جهات الأولى تستحوذ على أكثر من سبعة أعشار السكان، ما يدل على عدم تكافؤ التوزيع الجغرافي.
- الجهات ذات معدّلات التمدن المرتفعة مثل الدار البيضاء سطات، الرباط سلا القنيطرة تشهد نموّاً سكانيّاً أكبر من الجهات الأقل حضريّة.
- بعض الجهات كالشرق تسجّل تراجعاً أو نموّاً سلبياً، ما يطرح تساؤلات حول الهجرة الداخلية أو ضعف فرص التنمية .
- تضم المدن السبع الكبرى 37,8 ٪ من السكان الحضريين موزعين على التوالي ب 3 ملايين و236 ألف نسمة في الدار البيضاء، تليها طنجة بمليون و275 ألف، وفاس بمليون و183 ألف، ومراكش بمليون و15 ألف، وسلا ب 945 ألف، ومكناس ب 562 ألف نسمة، والرباط ب 516 ألفا.
- تُبرز هذه المعطيات تمركز السكان على الشريط الساحلي الأطلسي مقابل ضعف الكثافة في الشرق والجنوب الشرقي، وهو ما ينعكس على التنمية والخدمات.

II. التحولات الاجتماعية المرتبطة بالنمو الديموغرافي

التحولات الاجتماعية المرتبطة بالنمو الديموغرافي تعد من أهم القضايا التي تهم علم الاجتماع والديموغرافيا والجغرافيا البشرية، إذ إن التغيرات في حجم وتركيب السكان تؤثر مباشرة في بنية المجتمع وأنماط العيش والتنظيم المجالي.

1.التمدن السريع وتغير نمط العيش

رسم بياني رقم 01: تطور السكان الحضريين بالملايين ومعدل التمدين % ما بين 2014 و2024

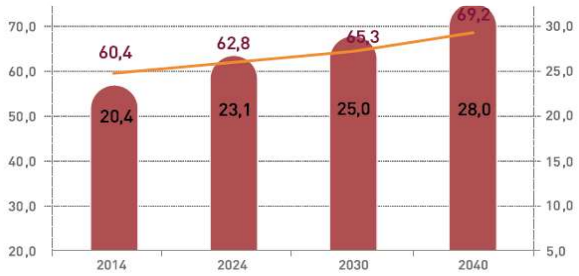

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط سنة 2024

شهد المغرب تسارعًا في وتيرة التمدن خلال العقد الأخير، بفعل ليس فقط نمو عدد سكان الحضريين، بل أيضًا بفعل الهجرة القروية، واتساع الهوامش الحضرية، وتحول بعض المراكز القروية إلى مدن .وقد بلغ معدل التمدن 62,8 % سنة2024 ، ومن المنتظر أن يصل إلى حوالي 69,2 % سنة 2040 وخلال الفترة نفسها، سيرتفع عدد السكان الحضريين من 23,6 مليوًنا إلى28 مليون نسمة، في حين سينخفض عدد السكان القرويين من 13,7 إلى 12,4 مليون نسمة.[1]

2. التحول في البنية العمرية

[1] – المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى سنة 2024.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

رسم بياني رقم 02: هرم الاعمار في المغرب سنة 2024

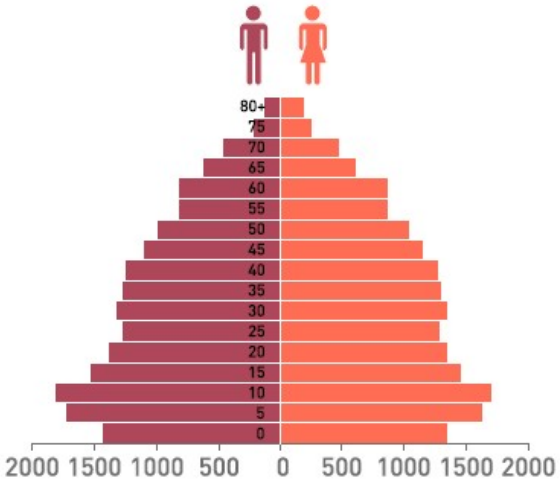

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024

الانتقال الديمغرافي الذي عرفه المغرب أدى الى تحول عميق في البنية العمرية للسكان، هذا التحول يتمثل في انقلاب تدريجي لهرم الأعمار. ويتجسد ذلك في الارتفاع النسبي لعدد السكان في سن العمل مقارنة بالفئات المعالة) الأطفال والمسنين) ، مما يخلق إمكانية لتحقيق نمو اقتصادي.

ومع ذلك، تطرح هذه التحولات في البنية العمرية للسكان بالمغرب تحديات كبرى على مستوى التنمية البشرية، خاصة بسبب تراجع عدد الشباب، والشيخوخة المتزايدة للسكان، والقضايا المرتبطة بإدماج وتشغيل الفئات النشيطة.

لكن هذا الوضع يحمل مفارقة:

من جهة، طاقة بشرية ضخمة يمكن أن تدفع بالنمو الاقتصادي؛ ومن جهة أخرى، تحدي بطالة الشباب التي تتجاوز 30٪ في بعض المدن الكبرى.

3 .التحولات الثقافية والأسرية: عرفت الأسرة المغربية تحولات جذرية:

يعرف عدد الأسر في المغرب نموًا مستمرًا، حيث بلغ9,26 ملايين أسرة سنة2024 ، ومن المتوقع أن يصل إلى 12,3 مليوًنا في أفق 2040 وفقًا للإسقاطات الديمغرافية، أي بزيادة قدرها . 32,5%ولا تعود هذه الزيادة فقط إلى نمو عدد السكان، بل أيضًا إلى تقلص الحجم المتوسط للأسر الذي سيتراجع من3,9 إلى 3,3 أفراد خال الفترة نفسها.بالضافة الى ازدياد نسب الطلاق والعزوبة، خصوصاً في الوسط الحضري.[1] تظهر هذه التحولات تأثير التمدن والتعليم على البنية الاجتماعية التقليدية.

[1] – العسري، فاطمة الزهراء: (2021)، مرجع سابق.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

رسم بياني رقم 03: تطور عدد الاسر بالملايين ومتوسط حجمها ما بين 2014 و2040.

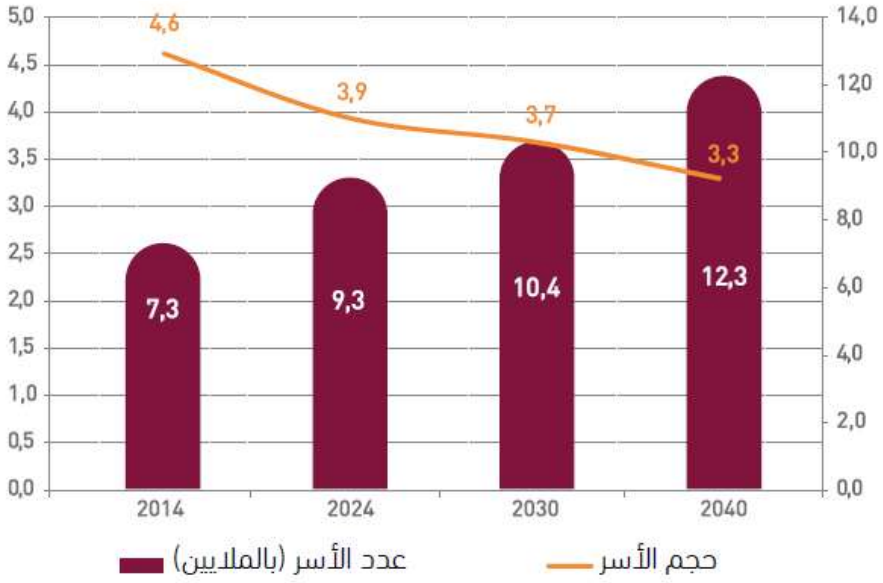

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط 2024.

ويعكس تقلص حجم الأسر تطور السلوكيات العائلية، مثل تزايد النزعة الفردانية، وارتفاع عدد العزاب، وانخفاض عدد الأطفال في الأسرة الواحدة .كما ساهم التمدن وأسلوب العيش الحضري في تشجيع تكوين أسر صغيرة الحجم .وأخيرًا، لعب النزوح القروي دوًرا حاسمًا، إذ يغادر العديد من الشباب العالم القروي ليستقروا في المدن، غالبًا بعيدًا عن أسرهم الممتدة، مما يعزز الميل نحو الأسر الصغيرة الحجم.

إن تطور الأسر في المغرب يطرح تحديات كبرى على مستوى إنتاج السكن وتجهيز الأسر بالوسائل الضرورية .وبالنظر إلى الزيادة المستمرة في عددها، يقدَّر أنه سيكون من الضروري بناء حوالي 3 ملايين وحدة سكنية إضافية في أفق 2040 لتلبية هذا الطلب المتنامي .وفي الوقت نفسه، فإن القضاء على السكن

غير اللائق، الذي ما يزال قائمًا في عدة مناطق من البلاد، يشكل رهاًنا أساسيًا يستوجب عناية خاصة.

وعليه، يصبح من الضروري وضع استراتيجيات تهدف ليس فقط إلى زيادة عرض السكن اللائق، بل أيضًا إلى تحسين جودة السكن القائم وضمان حلول مناسبة للفئات الهشة .ويتطلب ذلك سياسات عمومية طموحة، واستثمارات في البنيات التحتية الحضرية، ومقاربة شاملة قادرة على الاستجابة للاحتياجات المتنوعة للمواطنين.

خلاصة: النمو الديموغرافي في المغرب لم يقتصر على زيادة عدد السكان فحسب، بل أدّى إلى تحولات اجتماعية متنوعة: هيكل عمري متغيّر، أسر أصغر وأدوار نسائية متزايدة، تغيّرات في سوق العمل، والعلاقات الأسرية. هذه التحولات تؤثر في النسيج الاجتماعي وفي السياسات العمومية (كالتعليم، التشغيل، الحماية الاجتماعية، السكن ...).

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

III. الانعكاسات المجالية للنمو الديموغرافي

يشكل النمو الديموغرافي أحد أهم المحددات التي تؤثر في البنية المجالية، إذ إن توزيع السكان وتزايد عددهم ينعكسان بشكل مباشر على أنماط استعمال المجال، وعلى توازن العلاقات بين المدن والبوادي. فالمغرب عرف خلال العقود الأخيرة تحولات ديموغرافية عميقة ترافقت مع تغيّر مجالي واسع، سواء من حيث التمدّن، أو توسع المدن، أو تزايد الطلب على السكن والخدمات.

1.الضغط الحضري وتوسع المدن

عرف المغرب خلال العقود الأخيرة ضغطاً حضرياً متزايداً نتيجة النمو الديموغرافي والتحضر السريع، حيث ارتفعت نسبة السكان الحضريين من 55.1% سنة 2004 إلى حوالي 62.8%سنة 2024 وقد، أدى هذا التحول إلى توسع عمراني غير منضبط، خصوصاً في المدن الكبرى كالدار البيضاء، الرباط، طنجة ومراكش، التي أصبحت تعرف نمواً أفقياً متسارعاً على حساب الأراضي الفلاحية.[1]

وتوضح معطيات وزارة إعداد التراب الوطني أن عدد الأسر الحضرية تضاعف تقريباً خلال العقدين الأخيرين، ما ولّد طلباً متزايداً على السكن والخدمات، وأدى إلى بروز أحياء ناقصة التجهيز وضواحي هامش[2] ، كما تعاني المدن الكبرى من اختناق في شبكات النقل الحضري وارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب، مما يؤثر سلباً على جودة العيش الحضرية[3].

وفي ظل هذا الضغط، تبنت الدولة منذ سنة 2012 "الجيل الجديد من سياسة المدينة" كإطار استراتيجي لتحسين جودة الحياة الحضرية وضبط التوسع العمراني، غير أن **التفاوتات المجالية** بين الجهات ما تزال قائمة رغم هذه المجهودات[4].

أما على المستوى البيئي، فإن التوسع الحضري غير المراقب أدى إلى تدهور الأراضي الزراعية وتزايد التلوث الهوائي والمائي، خصوصاً في محور الدار البيضاء – الرباط، الذي يُعد الأكثر كثافة سكانية ونشاطاً اقتصادياً في البلاد.

كما أدى تزايد السكان الحضريين إلى توسع غير متحكم فيه للمدن الكبرى مثل الدار البيضاء والرباط وطنجة، ما تسبب في: اختناق في النقل الحضري، ندرة الأراضي السكنية، تلوث بيئي متزايد، تفشي البناء العشوائي[5].

خلاصة: ساهم التوسع الحضري في المغرب في:

- الانتشار الأفقي للمدن على حساب الأراضي الفلاحية والمجالات الطبيعية. مثال: توسعت الدار البيضاء على مساحة تقارب 386كم² سنة 2024 مقابل 240كم² سنة 1990.

---

[1]- El Idrissi, K. (2023). *Urbanisation et pressions spatiales dans les grandes villes marocaines. Revue Marocaine de Géographie et Aménagement*, (27), 45–62.

[2] - Ministère de l'Aménagement du Territoire National, de l'Urbanisme, de l'Habitat et de la Politique de la Ville. (2024). *Rapport sur l'état de l'urbanisation au Maroc.*

[3] - Banque Mondiale. (2023). *Rapport sur le développement urbain durable au Maroc*

[4] - Le Matin. (2024, décembre). *La population du Maroc croît de plus en plus lentement (HCP).* Casablanca.

[5] - Benchekroun, A. (2021). Urban Growth and Spatial Inequalities in Moroccan Cities. Journal of North African Studies, 26.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- ظهور ضواحٍ حضرية جديدة (مثل بوسكورة، تيط مليل، سلا الجديدة، المنصورية...) تستقطب فئات متوسطة تبحث عن السكن بأسعار أقل.
- تطور المدن الصغرى والمتوسطة كمراكز استقطاب بديلة لتخفيف الضغط على المدن الكبرى (نمو مدن كبرشيد، الخميسات، تاونات، جرسيف).
- التحام المجالات الحضرية بين المدن المجاورة (ظاهرة المدن المتصلة أو "المدن المندمجة") كما هو الحال بين الدار البيضاء والمحمدية، أو بين الرباط وسلا وتمارة.

2. الهجرة القروية وتراجع العالم القروي.

تعتبر الهجرة القروية من أبرز الظواهر الاجتماعية والديموغرافية التي ميزت المغرب منذ منتصف القرن العشرين، وقد ازدادت حدتها خلال العقود الأخيرة بفعل التحولات الاقتصادية والمجالية. وتشير معطيات المندوبية السامية للتخطيط سنة 2024 إلى أن نسبة الساكنة القروية لم تعد تتجاوز 36.9%من مجموع سكان المغرب سنة 2024، مقابل أكثر من 45% سنة 2004، وهو ما يعكس تراجعاً مستمراً للعالم القروي نتيجة موجات الهجرة نحو المراكز الحضرية الكبرى.

هذا النزيف البشري أدى إلى: شيخوخة ديموغرافية في القرى، تراجع الإنتاج الفلاحي في بعض الجهات،

تدهور الخدمات العمومية القروية[1].

تتعدد دوافع هذه الهجرة بين اقتصادية واجتماعية وبيئية، إذ يعاني المجال القروي من ضعف في البنيات التحتية والخدمات الأساسية، خاصة التعليم والصحة، إضافة إلى تراجع المردودية الفلاحية بسبب التغيرات المناخية وتواتر فترات الجفاف .كما ساهمت الفوارق المجالية بين المدينة والبادية في جذب فئات واسعة من الشباب نحو المدن بحثاً عن الشغل وفرص العيش الكريم[2].

أدت هذه التحولات إلى تراجع النشاط الفلاحي التقليدي، وتقلص اليد العاملة في القرى، مما أثر على البنية الاجتماعية للمجتمع القروي. كما أصبح العديد من الدواوير شبه خالية من السكان النشطين، واقتصر وجودهم على الفئات المسنّة، مما ساهم في شيخوخة الوسط القروي. في المقابل، ساهمت التحويلات المالية من المهاجرين القرويين إلى المدن أو الخارج في تحسين دخل الأسر، لكنها لم تحدّ من تدهور المجال الفلاحي.

على المستوى المجالي، أسهمت الهجرة القروية في توسّع الضواحي الحضرية غير المنظمة وتفاقم الضغط على المدن الكبرى، مقابل إفراغ تدريجي للبوادي من طاقاتها البشرية المنتجة. كما يُلاحظ أن بعض المناطق الجبلية وشبه الجافة عرفت تراجعاً ديموغرافياً حاداً، خصوصاً في الأطلس المتوسط والجنوب الشرقي للمغرب.

IV. السياسات العمومية ومواكبة التحولات الديموغرافية

عرف المغرب خلال العقود الأخيرة تحولات ديموغرافية مهمة أثرت على مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والمجالية. فقد شهد انخفاضًا في معدلات الخصوبة، وتحسنًا في مؤشرات الصحة، وارتفاعًا في أمد الحياة، إلى جانب تسارع وتيرة التمدين

[1] - FAO. (2022). Rural Migration and Food Systems in North Africa. Rome.

[2] - El Amrani, N. (2023). *Dynamiques migratoires et transformations rurales au Maroc. Revue Marocaine de Sociologie Rurale*, (12), 77–94.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

والهجرة الداخلية (المندوبية السامية للتخطيط، 2024). هذه التغيرات فرضت على صانع القرار العمومي بلورة سياسات عمومية جديدة قادرة على التكيف مع التحول في البنية السكانية وضمان التنمية المستدامة في مختلف المجالات.

1. السياسة السكانية والصحية

منذ سبعينيات القرن الماضي، تبنى المغرب سياسة سكانية تهدف في البداية إلى التحكم في النمو السكاني السريع الذي كان يتجاوز 3% سنويًا، من خلال برامج تنظيم الأسرة والتوعية الصحية. ومع التحولات الديموغرافية الأخيرة المتمثلة في انخفاض الخصوبة وارتفاع أمد الحياة، انتقلت السياسة السكانية نحو مقاربة جديدة تركز على تحسين جودة السكان واستثمار "العائد الديموغرافي" في التنمية.[1]

تركز هذه السياسة اليوم على إدماج البعد السكاني في السياسات التنموية من خلال:

- ربط التخطيط الترابي بالتحولات الديموغرافية الجهوية.[2]
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سوق الشغل كرافعة ديموغرافية.
- إدماج الشباب في برامج التعليم والتكوين والتشغيل لاستثمار فترة "النافذة الديموغرافية."

كما أن المغرب أصبح يعتمد على البيانات الديموغرافية الدقيقة الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط في رسم توجهاته، خصوصًا في مجالات التعليم، التشغيل، والصحة العمومية.

أ. إصلاحات البنية الصحية

- تطوير المنشآت الصحية الجهوية في إطار الجهوية الصحية المتقدمة.
- إحداث المراكز الاستشفائية الجامعية الجهوية مثل CHU أكادير وطنجة لتقريب الخدمات من المواطنين.
- برنامج الطب عن بُعد في المناطق النائية للحد من الفوارق الترابية في الولوج إلى العلاج.

ب. التغطية الصحية والحماية الاجتماعية

- تعميم التغطية الصحية الإجبارية (AMO) سنة 2023 لتشمل جميع الفئات، بما فيها العمال المستقلون والفلاحون.[3]
- إطلاق مشروع السجل الاجتماعي الموحد لتوجيه الدعم الصحي والاجتماعي للفئات الهشة.
- إدماج برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في إطار شراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان .[4]

ج. الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة

---

[1] – المندوبية السامية للتخطيط. (2024). *التقرير الوطني حول الوضعية الديموغرافية بالمغرب 2024*. الرباط.

[2] – وزارة إعداد التراب الوطني والإسكان وسياسة المدينة. (2023). *الاستراتيجية الوطنية لإعداد التراب الوطني*. الرباط.

[3] – رئاسة الحكومة. (2024). *السجل الاجتماعي الموحد والسياسة الاجتماعية الجديدة*. الرباط.

[4] – صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA). (2024). *تقرير حالة السكان في المغرب*. نيويورك.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ساهمت برامج الصحة الإنجابية منذ ثمانينيات القرن الماضي في خفض الخصوبة من 5.9 أطفال لكل امرأة سنة 1980 إلى 2.3سنة 2024، بفضل التوعية الصحية وتعميم الخدمات الوقائية، كما تم تعزيز خدمات الأمومة والطفولة، مما أدى إلى انخفاض معدل وفيات الأمهات إلى 54 لكل 100 ألف ولادة حية سنة 2023 مقابل 112 سنة 2010[1].

د. تحديات القطاع الصحي

رغم التقدم الملحوظ، لا يزال القطاع الصحي يواجه عدة تحديات:

- خصاص في الموارد البشرية خاصة في الوسط القروي.
- تفاوت جهوي في البنية التحتية الصحية.
- ضعف نظام الحكامة والتمويل مقارنة بتزايد الطلب على الخدمات.

3. التكامل بين السياسة السكانية والصحية

تسعى الحكومة إلى دمج البعدين السكاني والصحي في رؤية تنموية موحدة، بحيث يُنظر إلى السكان كرافعة للتنمية وليس كعبء ديموغرافي.

وقد تم في هذا الإطار إدراج مبادئ العدالة الصحية والمجالية ضمن الاستراتيجية الوطنية للصحة (2025–2030)، مع التركيز على الوقاية، والرعاية الأولية، وتحديث المنظومة الرقمية الصحية .[2]

يشكل التكامل بين السياسة السكانية والسياسة الصحية أحد أهم محاور تدبير التحولات الديموغرافية في المغرب، إذ أصبح يُنظر إلى السكان ليس فقط كعامل ضغط على الموارد والخدمات، بل ك . رأسمال بشري يجب الاستثمار فيه لضمان التنمية المستدامة .

فمنذ بداية الألفية الثالثة، انتقل المغرب من مقاربة تقليدية تركز على التحكم في النمو السكاني إلى مقاربة شمولية تهدف إلى تحسين نوعية الحياة وضمان العدالة في الولوج إلى الخدمات الصحية والاجتماعية، وهو ما يعكس اندماج السياسة السكانية ضمن السياسة الصحية الوطنية .[3]

2. الأسس الاستراتيجية للتكامل وأليات التنسيق

يرتكز التكامل بين السياستين على مجموعة من المبادئ التي حددتها الدولة في وثائقها الرسمية:

- العدالة المجالية والصحية :ضمان تغطية صحية عادلة بين المناطق الحضرية والقروية، وربطها بتوزيع السكان وتوازنهم المجالي.[4]

[1] – وزارة الصحة والحماية الاجتماعية .(2024) .*الاستراتيجية الوطنية للصحة 2025–2030* .الرباط.

[2]– وزارة الصحة والحماية الاجتماعية(2024) . مرجع سابق.

[3] – وزارة الصحة والحماية الاجتماعية .(2024) .*مرجع سابق*.

[4] – وزارة إعداد التراب الوطني، 2023. مرجع سابق.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- الصحة الإنجابية كمدخل للتوازن الديموغرافي :إذ تشكل برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة أداة لتحقيق توازن بين النمو السكاني والإمكانات الاقتصادية والاجتماعية.
- الوقاية والتربية الصحية كأولوية وطنية للحد من الأمراض المزمنة المرتبطة بالتحول العمراني والديموغرافي.

هذه المبادئ تترجم عملياً من خلال إدماج المعطيات الديموغرافية في التخطيط الصحي الجهوي، ما سمح بتوجيه الموارد الطبية نحو الجهات الأكثر كثافة سكانية أو ضعفاً في الخدمات الصحية.

لتحقيق التكامل، تم إحداث آليات مؤسساتية للتنسيق بين القطاعات الحكومية، منها:

- اللجنة الوطنية للسكان، التي تشرف على تتبع المؤشرات الديموغرافية واقتراح السياسات المناسبة.
- المرصد الوطني للتنمية البشرية، الذي يقوم بتقييم أثر البرامج الصحية والاجتماعية على التحولات السكانية.
- الشراكات بين وزارة الصحة والمندوبية السامية للتخطيط لتبادل البيانات وإعداد الدراسات الديموغرافية الصحية.

كما تم إدماج التحليل الديموغرافي في البرامج الصحية الجهوية ضمن الجهوية المتقدمة، لتخصيص الموارد حسب التوزيع السكاني والحاجيات الصحية المحلية.

خاتمة

يمكن القول إن التكامل بين السياسة السكانية والسياسة الصحية في المغرب يشكل رافعة أساسية لتحقيق التنمية البشرية، إذ أتاح للدولة مواجهة التحولات الديموغرافية بشكل استباقي ومتوازن. ومع ذلك، فإن تعزيز هذا التكامل في المستقبل يقتضي تدعيم الحكامة، وتطوير المعطيات الجهوية الدقيقة، وتوسيع الشراكة بين المؤسسات لضمان استدامة السياسات العمومية الموجهة للسكان والصحة على حد سواء.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع والمصادر:

- العسري، فاطمة الزهراء. (2021). الدينامية السكانية والسياسات الترابية. جامعة محمد الخامس.
- البكوري، الحسين. (2022). النمو الديموغرافي والتحولات المجالية في المغرب. مجلة الدراسات الجغرافية، العدد 15.
- المندوبية السامية للتخطيط، السكان القانونيون للمملكة المغربية موزعين على الجهات والأقاليم والعمالات والجماعات حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024.
- المندوبية السامية للتخطيط2023) .(HCP) ، 2024 .(التقرير الديموغرافي الوطني للمغرب. الرباط.)
- المندوبية السامية للتخطيط .(2024) *.التقرير الوطني حول الوضعية الديموغرافية بالمغرب 2024* .الرباط.
- وزارة إعداد التراب الوطني والإسكان وسياسة المدينة .(2023) *.الاستراتيجية الوطنية لإعداد التراب الوطني* . الرباط.
- رئاسة الحكومة. (2024). السجل الاجتماعي الموحد والسياسة الاجتماعية الجديدة. الرباط.
- صندوق الأمم المتحدة للسكان .(2024) .(UNFPA) *تقرير حالة السكان في المغرب* .نيويورك.
- وزارة الصحة والحماية الاجتماعية. (2024). الاستراتيجية الوطنية للصحة 2025–2030. الرباط.
- Benchekroun, A. (2021). Urban Growth and Spatial Inequalities in Moroccan Cities. Journal of North African Studies, 26(4).
- El Idrissi, K. (2023). Urbanisation et pressions spatiales dans les grandes villes marocaines. Revue Marocaine de Géographie et Aménagement, (27), 45–62.
- Ministère de l’Aménagement du Territoire National, de l’Urbanisme, de l’Habitat et de la Politique de la Ville. (2024). Rapport sur l’état de l’urbanisation au Maroc.
- Banque Mondiale. (2023). Rapport sur le développement urbain durable au Maroc.
- Le Matin. (2024, décembre). La population du Maroc croît de plus en plus lentement (HCP). Casablanca.
- FAO. (2022). Rural Migration and Food Systems in North Africa. Rome.
- El Amrani, N. (2023). Dynamiques migratoires et transformations rurales au Maroc. Revue Marocaine de Sociologie Rurale, (12), 77–94.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/